

Distr.
GENERAL

S/24600
28 September 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير لاحق للأمين العام عملاً بقراري مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢) و ٧٦٢ (١٩٩٢)

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير الى مجلس الأمن عملاً بالقرارين ٧٤٣ (١٩٩٢) المؤرخ في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ و ٧٦٢ (١٩٩٢) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . والغرض منه هو تزويد المجلس بمعلومات مستكملة تتصل بالتقدم الذي أحرزته قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ الولاية المنوطة بها في كرواتيا في اطار خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم (S/23280 ، المرفق الثالث) ، فضلا عن تنفيذ القرار ٧٦٢ (١٩٩٢) الذي دعا الى إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على إعادة السلطة الكرواتية الى مناطق معينة من كرواتيا تعرف باسم "مناطق التدابير الملحة" . ويلفت التقرير انتباه المجلس الى عدد من المصاعب الرئيسية التي تواجه قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة والمناطق المتاخمة منذ تقديم تقرير سابق عن هذه الأمور في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ (S/24353) . ويتضمن التقرير المعلومات المتاحة حتى الساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بتوقيت نيويورك .

أولا - انتهاكات وقف إطلاق النار

٢ - منذ تقديم تقريره المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، كانت الحالة على طول خط المواجهة مستقرة عموماً بالرغم من وقوع بعض الأحداث ذات الأهمية وإطلاق نيران الأسلحة الخفيفة بين الحين والآخر . بيد أن التوتر كان شديداً في القطاع الجنوبي ، ولا سيما في مناطق بيروتشا دام وهضبة ميليفنتشي (حيث قام جيش كرواتيا باغارة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٢) ومطار زيمونيك ؛ وفي تلك المناطق جرى أحيانا استخدام الرشاشات الثقيلة ومدافع الهاون الخفيفة .

٣ - أما الحوادث الرئيسية التي نجم عنها توتر شديد فكانت على النحو التالي :

.../...

290992 290992 290992 92-46695

(أ) في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، تفجر القتال في المنطقة المتاخمة للجزء الجنوبي الشرقي من القطاع الغربي ، وذلك على ما يظهر بسبب محاولة قامت بها عناصر مسلحة من الجانب الكرواتي لعبور نهر سافا ومهاجمة عناصر صربية كانت توجد جنوب النهر . وتعرضت قوات الأمم المتحدة في المنطقة لتبادل إطلاق النار الذي شمل استخدام الدبابات والمدفعية ومدافع الهاون ؛ ولحسن الحظ لم تقع أية إصابات بين قوات الأمم المتحدة . ومن السمات الهامة لهذا الحادث أنه وجدت ٩ جثث عليها مجموعة متنوعة من البزات في الجانب الجنوبي لنهر سافا ، ولم يطالب بها أي من الجانبين مما أثار الشك في أن تلك الجثث كانت لمرتزقة .

(ب) وفي ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، كانت مجموعة من الصرب من قرية ماركوسيتشا في القطاع الشرقي تحاول حصاد الذرة في منطقة تقع على الجانب المقابل من خط المواجهة مباشرة عندما تعرضت لهجمة من الجيش الكرواتي . وقتل ٤ أشخاص وأسر ١٩ شخصا . واتخذت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة اجراء فوريا مما أدى الى نزع فتيل الموقف والى الافراج أيضا عن ال ١٩ شخصا .

(ج) وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، قتل ثلاثة من الصرب ممن يطلق عليهم "مليشيات الحدود" برصاص البنادق في المنطقة المجاورة لخط المواجهة في القطاع الشرقي .

(د) وفي الأسبوع الأخير من آب/أغسطس ١٩٩٢ ، كانت مجموعة كبيرة من الأفراد المسلحين تحاول التسلل عن طريق القطاع الشمالي الى منطقة بيهاك - كاتسين في البوسنة والهرسك واشتبكت مع المليشيا الصربية المحلية وقتل أو أسر عدد منهم . وقال الأسرى ، الذين أجرت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة مقابلة معهم ، إن الجيش الكرواتي قد جندهم ودربهم في مناطق معينة في كرواتيا وأنهم يجري تسريبهم في جماعات صغيرة الى البوسنة والهرسك للانضمام الى القتال هناك وقد أثار وكيل الأمين العام ، مارك غولدينغ هذه المسألة مع تودجمان ، رئيس جمهورية كرواتيا ، في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٢ . وقال الرئيس إنه لن يسمح بهذه الممارسات بعد ذلك . بيد أن التوتر في المنطقة ما زال شديدا وقد استخدم الصرب في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة هذه الحادثة لتبرير مخاوفهم من شن هجمات ضدهم من الأراضي الخاضعة لسيطرة كرواتيا .

ثانيا - المشاكل التي نشأت في المناطق
المشمولة بحماية الأمم المتحدة

ألف - نزع السلاح

٤ - سارت المرحلتان الأوليان من عملية نزع السلاح على نحو طيب . فقد أتم الجيش الشعبي اليوغوسلافي انسحابه من كرواتيا مع استثناء هام وحيد ، وهو منطقة دوبروفنيك ، وجرى تسريح قوات الدفاع الاقليمية وايداع أسلحتها في مستودعات مزدوجة الأقفال . على أن نزع السلاح الكامل في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة تأخر بسبب انتهاك خطة الأمم المتحدة الذي أشير اليه في تقرير المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه . ويتمثل هذا في إنشاء مليشيات صربية جديدة ذات تسميات مختلفة من قبيل "الشرطة الخاصة" أو "شرطة الحدود" أو "فرق الشرطة المتعددة الأغراض" والمكونة من أفراد سابقين من الجيش الشعبي اليوغوسلافي وقوات الدفاع الاقليمية وعناصر غير نظامية قد يبلغ مجموعها حوالي ١٦ ٠٠٠ شخص مسلح مزودين بناقلات أفراد مصفحة ومدافع هاون ورشاشات . وتزعم سلطات ما يطلق عليه جمهورية كرايينا الصربية (التي يشار إليها فيما بعد بوصفها "سلطات كنين") أن هذه هي وحدات شرطة . ويرى قائد القوة أن مستوى تسليحها وجعلها التام تقريبا بعمل الشرطة يوضح أنها في الواقع قوات شبه عسكرية . وقد احتجت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بشدة على هذا الانتهاك لخطة الأمم المتحدة وألحت مرارا وتكرارا على تسريح هذه الوحدات المنشأة حديثا وعلى ألا تسليح الشرطة العادية إلا بأسلحة جنسية وفقا للخطة .

٥ - وقد نجحت هذه الجهود الى حد كبير في القطاع الغربي ولو أنها لم تصادف بعد نجاحا في القطاعات الأخرى . وفي أواخر تموز/يوليه ، حاولت قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة أن تحسم المشكلة في القطاع الشرقي باستخدام وسائل أكثر قوة . فقد حاصرت عناصر من الكتيبة البلجيكية فرقة من الشرطة الخاصة في الركن الشمالي الغربي من برانجيا . وفي الوقت ذاته ، حاصرت الكتيبة الروسية عددا كبيرا من "شرطة الحدود" في المنطقة الواقعة بين ليبوباتش ومارنتشي . وفي كل من الحالتين تدهورت الحالة بسرعة ، ولتجنب اراقة الدماء تقرر تعليق استعمال القوة ، وأعقب ذلك اجراء المزيد من المفاوضات . وأدى هذا الى تسليم قرابة ٥٠٠ سلاح شخصي الى الكتيبة البلجيكية . على أنه منذ ذلك الحين واصل ما يطلق عليه "الشرطة" مقاومتهم لنزع السلاح وأبدوا عداوة متزايدة لأفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة .

٦ - وزادت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة من جهودها المبذولة لحماية السكان غير الصربيين من "التطهير الاثني" الذي تضطلع به الوحدات شبه العسكرية . وعلى النحو المبين في الفقرات ١٠ الى ١٨ أدناه فإنهم يقومون بأعمال ارهاب ضد الأقليات ، وبصفة خاصة في القطاع الشرقي ، وبقدر أقل في القطاع الجنوبي ، ويبدو أنهم يقومون بهذه الأعمال دون أي عقاب . وفي القطاع الشرقي ، تمثل عناصر مسلحة أخرى ، تنفيذ التقارير أنها خاضعة لسيطرة أفراد غير معروفين في بلغراد ، مشاكل اضافية لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . ومن الجدير بالذكر أن ضحايا بعض هذه العصابات غير الشرعية هم أنفسهم من الصرب ذوي القناعات السياسية الأكثر اعتدالا .

٧ - أما التقرير الذي تقدمه سلطات كنين لهذه القوات فهو أنها لازمة للدفاع عن المناطق التي يسيطر عليها الصرب من هجمات جيش كرواتيا وتسله . وقد أكد الجنرال نامبيار مرارا وتكرارا للسلطات في بلغراد وكنين أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة هي التي تضطلع بمهمة الحماية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وأن وجود هذه الوحدات شبه العسكرية مناقض لخطة الأمم المتحدة وأنه هو الذي حمل جيش كرواتيا على الاحتفاظ ببعض قواته عند خط المواجهة . ونتيجة لذلك يستمر وقوع بعض المصادمات على طول الخط مما يزيد حدة التوتر فيما بين الطوائف في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة .

٨ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ، توصل وكيل الأمين العام ، غولدينغ الى اتفاق مع سلطات كنين بأن يجري تسريح هذه القوات وفقا لجدول زمني متفق عليه . وجرى فيما بعد ، في ١١ أيلول/سبتمبر ، الاتفاق على أن يتم هذا على مرحلتين . وفي المرحلة الأولى ، بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، من المقرر أن يعزل جميع أفراد الميليشيات ومعهم أسلحتهم ، خلاف الشرطة المدنية العادية ، في ثكنات داخل المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . ولن يسمح لهم بمغادرة الثكنات مرتدين أي زي أو حاملين أية أسلحة . وفي المرحلة الثانية ، التي ستبدأ بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، من المقرر تسريح جميع أفراد الميليشيات خلاف الشرطة المدنية العادية مع ايداع أسلحة جميع الميليشيات في مناطق تخزين محددة تحت رقابة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وإشرافها .

٩ - وبالرغم من انقضاء الموعد النهائي المحدد للمرحلة الأولى من هذه العملية فإن عملية نزع السلاح لم تبدأ . وقد ذكرت السلطات في كنين التي تسيطر على هذه العناصر اسميا أنها لا يمكنها أن تمثل للاتفاق بسبب سلوك جيش كرواتيا ولما زعم من عدم قدرة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة على السيطرة على الحالة . ولا يوجد أي دليل على أن سلطات كنين تعترم احترام هذا

الاتفاق ، بل إنه يجري حشد وحدات جديدة في القطاعين الشرقي والجنوبي بزعم الاستعداد لهجمات كرواتية يفترض أن تشن وشيكا في تلك المناطق . وقد أبلغ "وزير الداخلية" في كنين قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أن مجلس الأمن ينبغي أن يحيط علما بأن خطة فانس والقرار ٧٦٢ (١٩٩٢) يجب تعديلها لأنهما غير مقبولين بشكلهما الحالي . وقد أثبتت الجهود المتكررة التي بذلها كبار موظفي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لضمان الامتثال للخطة واتفاق ٤ أيلول/سبتمبر حتى الآن أنها غير مجدية .

باء - أعمال الارهاب

١٠ - وكما يتضح من الفقرات السابقة ، فإن الحالة في القطاع الشرقي لم تتحسن منذ تقديم تقرير المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ . بل على العكس ، حدث تدهور عام في الأمن والنظام ، مع عدم وجود نظام قضائي فعال . واستمرت أعمال المضايقة والترويع والاعتداءات على السكان غير الصرب بل وزادت في منطقة بارانيا . ورغم أن الارهاب موجه في معظمه ضد الأهالي غير الصربيين ، فقد قتل في ٢٩ آب/اغسطس أربعة من رجال الميليشيا الصرب على يد آخرين من الصرب ، وأصيب ثلاثة من القرويين بجراح . وقد ساهمت أيضا انتهاكات وقف إطلاق النار ، وأحداث من قبيل إطلاق الجيش الكرواتي النار في ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٢ على أربعة من الصرب المسنين في ماركوسيك (انظر الفقرة ٣ (ب) أعلاه) في زيادة حدة التوتر الطائفي .

١١ - كما حدث تدهور ملحوظ في الحالة الاقتصادية . فالبطالة المصحوبة بارتكاب جرائم آخذة في الازدياد . وكثيرا ما يكون الضحايا من كبار السن الذين ليس بإمكانهم حماية أنفسهم وممتلكاتهم . وقد وقع عدد من حوادث القتل الوحشي ، أكثرها على يد رجال "الشرطة الخاصة" ، أو بالتواطؤ معهم . ويدل أثر الجزاءات التي فرضها المجلس على صربيا والجبل الأسود بموجب القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) ، في القطاع الشرقي ، على أن الحالة الاقتصادية سوف تزداد سوء في الأشهر القليلة الماضية .

١٢ - ويتأثر الأهالي غير الصربيين بالتدهور الاقتصادي على وجه الخصوص . فهم أول من يطرد من العمل ، إما لأسباب اقتصادية حقيقية ، أو لكي يحصل على وظائفهم اللاجئون الصرب الوافدون حديثا . وكما تقدم ذكره ، لم يتم القضاء على ممارسة "التطهير الإثني" ، رغم الجهود المستمرة التي تبذلها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا ، ويستمر اكراه الأهالي غير الصربيين

على التنازل عن ممتلكاتهم وحقوقهم الخاصة بالإقامة . كما أفاد قائد القوة ، بأن هناك حاجة عاجلة الى تقديم المساعدة الإنسانية ليس لغير الصربيين فحسب بل أيضا للسكان الصربيين المحرومين .

١٣ - وقد طرأ تحسن طفيف على الحالة في الجزء الذي يقع تحت سيطرة كرواتيا من القطاع الغربي . فعلى سبيل المثال ، كانت حوادث إضرام النار في منازل الصربيين مؤخرا أقل عددا . بيد أن هناك وثائق تثبت وقوع العديد من حالات الترويع والاعتقال بين السكان الصربيين على يد السلطات الكرواتية . وقد نقل بعض الصربيين من حماية قوة الأمم المتحدة الى السجن العسكري في بيلوفار ، خارج القطاع ، قبل أن يتم مبادلتهم "كأسرى حرب" بطريقة غير طوعية ، وهو شكل غير مباشر من أشكال الطرد . وقد حصل رجال الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة على أدلة ، تشمل صوراً فوتوغرافية وأدلة طبية ، تثبت تعرض عدد من الصربيين للضرب المبرح وهم قيد الاعتقال . وقدمت هذه الأدلة الى السلطات الكرواتية ، وأبلغت قوة الحماية أن هذه الأدلة قد سلمت الى مكتب النائب العام لاتخاذ مزيد من الإجراءات . وثمة برنامج وضعت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لبناء الثقة ، يمكن بموجبه أن يجتمع أشخاص من جانبي القطاع في أيام معينة من الأسبوع عند نقاط التفتيش التابعة للقوة ، يتعرض حاليا للتقويض بسبب التدخل السافر وأعمال المضايقة من جانب الزوار التابعين للشرطة المحلية والشرطة العسكرية الكرواتية .

١٤ - وفي القطاع الجنوبي أيضا ، حدث تدهور في القانون والنظام مع زيادة عدد الحوادث المرتكبة ضد السكان غير الصربيين ، التي تشمل إشعال النار في المنازل والكنائس وتدميرها ، وأعمال السلب والترويع والاعتداء وحتى القتل . وكثيرا ما يقابل هذه الحوادث أعمال مماثلة ضد الصربيين عبر خط المواجهة .

١٥ - وفي القطاع الشمالي ، أصبح الآن عدد السكان غير الصربيين قليلا جدا . وقد أتاح ذلك لأفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة إمكانية رصد حالتهم عن كثب ، وقد يكون ذلك أحد أسباب عدم وجود أدلة على ارتكاب أعمال الترويع والارهاب التي حدثت في قطاعات أخرى . بيد أن أعمال العنف في هذا القطاع تبدو متصلة أكثر باتساع دائرة القتال من البوسنة والهرسك ، وبالحوادث التي تقع على امتداد خط وقف إطلاق النار مع القوات الكرواتية ، وبعمليات الإغارة (أو الخوف من الإغارة) من كرواتيا والبوسنة والهرسك .

١٦ - ولم يؤد سوى عدد قليل من أعمال الارهاب الموصوفة أعلاه الى مقاضاة ومعاقبة الجناة . وقد أعدت الشرطة المدنية التابعة لقوة الحماية تقارير عديدة مثبتة بمستندات تدل على وقوع

فطائع تورطت قوات الميليشيا في الكثير منها . وقد أحييت هذه التقارير الى السلطات المحلية والى السلطات في بلغراد . وفي حين تنصلت سلطات بلغراد من الولاية القضائية ، فإن الشرطة المحلية والسلطات القضائية المحلية في مناطق الحماية التابعة للأمم المتحدة لم تتخذ أي إجراء بصدد أية حالة منها . بل على العكس ، حدث أن اربابا ارتكب ثلاث جرائم قتل متعاقبة في القطاع الشرقي ، أطلق سراحه بعد كل من هذه الحوادث وفي نهاية الأمر قامت الشرطة المحلية بتحريره من القطاع خلصة . ويبدو أن المحاكم وقوات الشرطة المحترفة الباقية تتعرض هي نفسها لأعمال الترويع من جانب القوات غير النظامية . ففي ٢١ أيلول/سبتمبر ، أبلغ قاض في القطاع الشرقي ممثلي الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة أنه اقفل محكمته إذ لم يعد بإمكانه القيام بمهام وظيفته .

١٧ - ورغم أن قوات الشرطة المدنية النظامية في مناطق الحماية التابعة للأمم المتحدة كثيرا ما تكون مدربة تدريباً جيداً ومتمرسه مهنيًا ، فهي خاملة وتبدو أن لا حول ولا قوة لها في مواجهة "الشرطة الخاصة" . وقد طرد بعض رؤساء الشرطة من أهل المهنة وحل محلهم متطرفون ليس لديهم أي علم بعمل الشرطة ولكن لديهم قدراً كبيراً من المعرفة فيما يتعلق بالترويع . وقد أدى عدم التعاون عامة مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا الى تقويض قدرتها على الوفاء بمهام شرطة المراقبة . إلا أن هناك بالطبع حالات استثنائية ؛ ولكن العملية التي تعتمد على تعاون السلطات المحلية تضعف الى حد كبير عندما لا يقدم هذا التعاون .

١٨ - وهكذا ، يبدو أنه لا يوجد في مناطق الحماية التابعة للأمم المتحدة أي نظام للقانون والنظام . وقد اعترف بذلك بالفعل في ٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ أحد كبار المسؤولين التابعين لسلطات كنين ، فيما يتعلق بالقطاع الشرقي على وجه الخصوص . وفي هذه الحالة ، فإن الدور الذي تضطلع به الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة أصبح أكثر أهمية . وقد يكون الافتقار الى ما تقوم به الشرطة من نشاط في مجال المراقبة قد أدى الى تقليص دورها فيما يتعلق بالمراقبة ، إلا أن أعداداً متزايدة من السكان المحليين تلجأ الى الشرطة المدنية طلباً للمساعدة - مثل ضحايا الجرائم - أو طلباً للأمن أو المساعدة الإنسانية . ويحدث ذلك رغم حملات التهديد المستمرة ، التي تقوم بها الإذاعة والمنشورات والوسائط الأخرى ، لا سيما في القطاع الشرقي ، لثني السكان المحليين عن الاتصال بالشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة .

جيم - عودة اللاجئين والمشردين

١٩ - ويتمثل العنصر الرئيسي في خطة الأمم المتحدة في العودة الطوعية للاجئين والمشردين الى مواطنهم الأصلية . وهذه العودة يجب تنسيقها مع الحكومة الكرواتية ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا ؛ كما أنها تقتضي تعاون السلطات المحلية في مناطق العودة وتهيئة الظروف الأمنية الملائمة هناك . ولكي تتم تهيئة هذه الظروف ، فإن الخطوة الأساسية الأولى تتمثل في إحراز تقدم في نزع سلاح وتسريح "الشرطة الخاصة" . ونظرا الى أنه لم تتم بعد تهيئة هذه الظروف ، فمن المتعذر في هذا الوقت مباشرة عملية عودة عامة .

٢٠ - وقد درست قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إمكانية وضع برامج رائدة لعدد محدود من عمليات العودة الى بعض القرى المختارة . وقد انتهت الدراسة الى أنه من الممكن الاضطلاع بهذه البرامج في القطاع الغربي ، ومن المحتمل في القطاع الشمالي ، ولكن ليس في القطاعين الشرقي والجنوبي في هذا الوقت . ويمكن أن يحدث ذلك أيضا في أجزاء من "مناطق التدابير الملحة" .

٢١ - وفي القطاع الغربي ، تم تحديد قريتين لتنفيذ البرنامج في الجزء الذي يخضع للسلطات الكرواتية المحلية من القطاع ، وقريتين في الجزء الذي يخضع للسلطات الصربية المحلية من القطاع . وفي الوقت نفسه ، حدث تطور مشجع في هذا القطاع تمثل في قيام اللاجئين نهارا بزيارات من جانب واحد في القطاع الى الجانب الآخر منه لبدء العمل في إصلاح منازلهم . ويبدو أيضا أنه من الممكن المبادرة باتخاذ خطوات لتنفيذ مشروع رائد مماثل في القطاع الشمالي . وقد تم تحديد قرية واحدة لهذا الغرض . ومعظم سكانها من الكروات ويوجد بالقرب منها مركز للشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة . وتقوم حاليا قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بمناقشة التفاصيل النهائية مع السلطات المعنية لبدء العمل في هذه البرامج .

٢٢ - وقد وافقت الحكومة الكرواتية على المبدأ القائل بأن عودة اللاجئين يجب أن تنتظر تهيئة ظروف أمنية ملائمة ، ولكنها تلج إلحاحا شديدا على تهيئة هذه الظروف في أقرب وقت ممكن . على أن عملية التهيج المستمرة من جانب وسائط الاعلام وبعض السلطات السياسية فيما يتعلق بالعودة الفورية ، تعمل على تزايد ضغوط خطيرة ، بالإضافة الى الجداول الزمنية للعودة التي حددت

بشكل عشوائي وانفرادي والمسيرات الجماهيرية الى القطاعات التي تتم الدعاية لها . وقد أكدت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة للسلطات أن عملية العودة هذه يجب أن تكون عملية طوعية ، وأن أي استغلال لرغبة السكان العميقة والمفهومة للغاية في العودة الى ديارهم هو تصرف غير مسؤول . ويمكن أن تؤدي العودة التي تتم في وقت غير مناسب وبطريقة غير متسقة الى حدوث مزيد من الكوارث . ورغم هذه التدخلات ، أبلغت الحكومة الكرواتية قوة الحماية أن عدة آلاف من الأشخاص المشردين سيسعون للعودة بالقوة الى القطاع الشرقي في ٣٠ أيلول/سبتمبر . وفي اجتماع عام عقد مع قوة الحماية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ، أشار قائد الجيش الكرواتي الى أن قواته سوف تدعم هذه المحاولة ، وأنه يسلم بإمكانية وقوع إصابات . وقد أصبحت تعبئة القوات الصربية في القطاع ، التي بدأت بالفعل ، تعبئة عامة . وفي محاولة من جانب قوة الحماية لتهئية هذه الحالة المعقدة بجميع الوسائل المتاحة ، أعلنت القوة أنها سوف تعمل كل ما في وسعها لحماية الأبرياء ، ولكنها أعلنت أنها لن تقبل تحمل أي مسؤولية تجاه ما قد يستتبع ذلك . وقد نقل السيد فانس ولورد اوين للسلطات الكرواتية قلقهما العميق إزاء هذه الحالة .

ثالثا - منطقة دوربروفنيك

٢٣ - كانت خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم تقضي بأن ينسحب الجيش الشعبي اليوغوسلافي من جميع المناطق الأخرى في كرواتيا بعد تولي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لمسؤولياتها في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وقد أتمت قوة الحماية توليها لمسؤولياتها في جميع المناطق الثلاث المشمولة بحماية الأمم المتحدة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ . ومع ذلك ، مازال الجيش الشعبي اليوغوسلافي يحتل مناطق قريبة من دوربروفنيك ، بالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها قوة الحماية لضمان انسحابها . وكما ورد في الوثيقة S/24353 ، أبلغت سلطات بلغراد قائد القوة أنه بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة بريفلانكا ، التي تتحكم في مدخل خليج كوتور ، فإن انسحاب الجيش الشعبي اليوغوسلافي سيتوقف على تجريد شبه الجزيرة هذه من السلاح ، وعلى ضمان عدم وضع أسلحة ثقيلة كرواتية بالقرب منها . وبالرغم من أن قائد القوة قد أوضح أن هذه القضية تقع خارج نطاق ولاية قوة الحماية ، فإنه وافق على نقل وجهة نظر بلغراد إلى الحكومة الكرواتية .

٢٤ - وقد أجرت قوة الحماية مناقشات تالية بشأن هذه المسألة مع كلا الجانبين . وواصل هذه المناقشات وكيل الأمين العام غولدينغ ، والسيد فانس ، واللورد اوين ، خلال المهمات التي اضطلعوا بها مؤخرا في المنطقة . وقد حظي أخيرا اقتراح وضعته قوة الحماية بالقبول من جانب رئيس وزراء

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، السيد ميلان بانيتو ، ورئيس أركان الجيش اليوغوسلافي ، الجنرال زيفوتا بانيتش ، في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ والرئيس تودجمان ، رئيس كرواتيا ، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وبموجب هذا الاتفاق ، سينسحب الجيش اليوغوسلافي تماما من كرواتيا ، وسيتم تجريد بريغلاكا من السلاح ، وإزالة الأسلحة الثقيلة من المناطق المجاورة في كرواتيا والجبل الأسود . واقتراح أن تتولى قوة الحماية و/أو بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية رصد تنفيذ هذا الاتفاق . وتقوم قوة الحماية في الوقت الحالي بوضع طرائق التنفيذ مع القادة المحليين على كلا الجانبين .

رابعا - اللجنة المشتركة و "مناطق التدابير الملحة"

٢٥ - أنشئت اللجنة المشتركة بموجب القرار ٧٦٢ (١٩٩٢) . وكما هو وارد في تقرير المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (S/24188) ستمثل مهمتها الرئيسية في مراقبة ورصد استعادة الحكومة الكرواتية لسلطتها في "مناطق التدابير الملحة" . وهذه المناطق هي مناطق من كرواتيا كانت تسيطر عليها قوات الجيش الشعبي اليوغوسلافي وتوجد بها نسبة كبيرة من السكان الصرب ، ولكن تقع خارج نطاق الحدود المتفق عليها للمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، وإن كانت متاخمة لها . وقد وافق المجلس على سلسلة من التدابير التي ستتخذ ، تحت إشراف قوة الحماية ، لتجنب المزيد من الصراع في المنطقة وإضفاء الاستقرار عن الحالة . وتتصل هذه التدابير بتولي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لمهامها الحماية الكاملة في القطاعين الشمالي والجنوبي التي اضطلع بها في ٢ تموز/يوليه ؛ وانسحاب مختلف القوات المسلحة من "مناطق التدابير الملحة" ؛ وقيام المراقبين العسكريين والشرطة المدنية التابعين لقوة الحماية بمهام الرصد والدورية ؛ ووزع أفراد بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية ؛ وإقرار عضو عام في المنطقة ؛ وعودة سلطة الشرطة الكرواتية ، تحت إشراف قوة الحماية ، وفي وقت ملائم تحدده هي ، على أن يعاد إنشاء الشرطة المحلية هذه بحيث تكون متناسبة مع الهيكل الديمغرافي للمناطق قبل نشوب النزاع . وتتألف اللجنة من قوة الحماية ؛ وبعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية ؛ وحكومة كرواتيا ؛ والسلطات المحلية الصربية الموجودة في كنين . ويرأس اللجنة السيد سيدريك ثوربيرري ، مدير الشؤون المدنية ، بالنيابة عن قوة الحماية .

٢٦ - وقد عقدت اللجنة المشتركة حتى الآن خمسة اجتماعات . وبعد بداية متعثرة أظهر عملها مؤخرا بعض علامات التقدم الجديرة بالترحيب . وسادت الاجتماعات الأولى للجنة شكاوى الصرب بوقوع انتهاكات مستمرة لوقف إطلاق النار وعمليات تسلل من جانب الجيش الكرواتي ؛ ورفض كرواتيا سحب الشرطة التابعة لها من منطقة هضبة ميلينيسي بعد الهجوم الذي وقع هناك في ٢١

حزيران/يونيه : وادعاء عدم تعاون كرواتيا في استخراج جثث الصرب من ميلينيسي من القبور بعد القتال الذي وقع هناك : وغيرها من المسائل التي قال الجانب الصربي أنها تعرقل مشاركته الكاملة في الاجتماعات . وخلال الاجتماعات الثلاثة الأولى اشترك ذلك الجانب ولكنه رفض مناقشة المسائل الجوهرية أو وصل إلى الموقع ولكنه رفض حضور الجلسة العامة أو قال إنه مضطر لأن يغادر مبكرا بسبب ارتباط آخر . وحاولت قوة الحماية ، بدعم نشط من بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية التغلب على هذه المشاكل وضمان مباشرة اللجنة المشتركة للمهام الموكولة إليها من قبل مجلس الأمن .

٢٧ - وفي الاجتماع الثالث ، أنشأت اللجنة لجانا فرعية للتعامل مع الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار وغيرها من المسائل الأمنية : والجوانب القانونية للقرار ٧٦٢ (١٩٩٢) ، والتعاون فيما يتعلق بمختلف المرافق الاقتصادية والإنسانية ذات الاهتمام المشترك . ولكن الاجتماعات الأولى لهذه اللجان الفرعية تأخرت أيضا بسبب عدم حضور الوفود الصربية . وفي الاجتماع الرابع للجنة المعقود في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أعرب الرئيس عن بالغ قلقه إزاء عدم تحقيق اللجنة لأي إنجاز ملموس وتدهور الوضع في "مناطق التدابير الملحة" . وقال إنه من الضروري أن يتم الآن إحراز تقدم عملي لإزالة أسباب الخلاف ، والمضي قدما نحو تحقيق مقاصد القرار . وقد انتهج كل من الجنرال نامبيار ، ووكيل الأمين العام غولدينغ ، والسيد فانس ، واللورد أوين خطا مماثلا في مختلف الاجتماعات التي أعقبت ذلك مع القادة في بلغراد أو مع سلطات كنين وكذلك مع القيادة الكرواتية . وركزت هذه المناقشات بوجه خاص على اصلاح وتشغيل سد ببيروكا ، وجسر ماسلينكا ، ومطار زمونيك ، وإمدادات المياه إلى زادار وغيرها من المجالات ذات الأهمية الاقتصادية والإنسانية .

٢٨ - وفي الأسبوع الثاني من أيلول/سبتمبر ، بدأت اللجان الفرعية التابعة للجنة المشتركة في الاجتماع لمناقشة وقف إطلاق النار والأمن والمسائل الإنسانية والاقتصادية . وأحرزت هذه اللجان الفرعية بعض التقدم الأولى في جو عملي وتعاوني . وأنشئت "خطوط ساخنة" بين الطرفين فيما يتعلق بالمسائل الأمنية ، ووضع خبراء من كلا الجانبين خططا متفقا عليها لإصلاح المرافق والمنشآت الاقتصادية الأخرى . وبناء على مبادرة مشتركة من كلا الجانبين ، قررت اللجنة في اجتماعها الخامس ، المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، إنشاء لجنة فرعية معنية باللاجئين والمشردين ، ستعقد اجتماعها الأول يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر .

٢٩ - وفي أعقاب اتفاق السلطات الصربية في كنين على سحب "قوات الشرطة الخاصة" التابعة لها من سد بيروكا العالي ، جلبت قوة الحماية خبراء استشاريين دوليين لفحص المنشأة . وقدم الخبراء تقريراً مثيراً للقلق عن حالته ، وبعد مناقشات عقدت مع السيد فانس في بلغراد في ١٢ أيلول/سبتمبر ، أمر الجنرال نامبيار الكتيبة الكينية بالسيطرة على السد . ونفذت هذه المهمة تنفيذاً كاملاً يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ، وتسيطر قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة الآن بمفردها على هذه المنشأة الحيوية والمعرضة للخطر . واتخذت على الفور تدابير طارئة لتخفيض مستوى المياه وتخفيف الضغط على السد . ووفر هذا الإجراء لفترة وجيزة ، لأول مرة منذ أشهر كثيرة ، تدفقاً كافياً من المياه لمحطات الطاقة الكهربائية ، في اتجاه مجرى النهر من السد لتوليد الطاقة لجزء كبير من المنطقة المجاورة . بيد أنه يبدو أن القوات المسلحة الصربية كانت قد وضعت عبوات ناسفة قبل انسحابها في وقت سابق من السنة عند نقاط مختلفة في السد وحوله ، والتمس تعاون السلطات في بلغراد وكنين على وجه السرعة للتصدي لهذا الخطر . وافقت الحكومة الكرواتية على أن الحالة الطارئة عند السد تتطلب من قوة الحماية أن تقوم على الفور لا بوزع مراقبين غير مسلحين فحسب بل أيضاً بوزع قوات مسلحة هناك . كما أظهرت استعدادها لتزويد القطاع الجنوبي بالكهرباء .

٣٠ - وبالنظر إلى الطبيعة الحيوية لسد بيروكا وإلى الكارثة البيئية التي ستنتج عن تدميره ، أصدرت توجيهات إلى قوة الحماية بأن تظل مسيطرة عليه إلى أن يتم تأمين هيكله تأميناً كاملاً ويمكن تسليمه إلى السلطات المختصة . على أنه بالرغم من التأكيدات السابقة ، ليس من الواضح ما إذا كانت السلطات الصربية في كنين على استعداد لاحترام هذا الترتيب . وقد أبلغ أعضاء قدامى الحماية بأنهم سيصرون على استعادة "سلطتهم" على السد . ووقت كتابة هذا التقرير ، تسيطر الآن على السد والمنطقة المجاورة له مباشرة قوات من وحدتين تابعة لقوة الحماية . كما توجد عدة مئات من "المليشيا الخاصة" الصربية موزوعة حوله .

خامساً - الإعلام

٣١ - إن الفواجع التي اضطرم أوارها في أجزاء من يوغوسلافيا السابقة قد نشأت وتفاقت ، إلى حد بعيد ، بفعل الدعاية والاشاعات والتضليل الاعلامي . ولا يتجلى هذا في أي مكان أكثر منه في القطاعات وفي "مناطق التدابير الملحة" . وهناك بعض الزعماء الوطنيين لا يزالون ينكأون بطنطنتهم الجراح المفتوحة ويستعملون لهجة تهديد بالخطر خصومهم السابقين وتزيد من حدة التوتر . ووسائل الاعلام الوطنية تعرض يوميا تقارير محرفة وملتهبة عن وقائع الصراع وعن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان . وشعوب المنطقة عالقة في خضم مضرب من القذح والتضليل الاعلامي . وفي هذا

الصدد ، حاولت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، بالوسائل المحدودة جدا المتاحة لها ، أن تشرح مهمتها ووظائفها وحدود ولايتها ، بواسطة المطبوعات والإذاعة والتلفزيون . ومع ذلك فإن الدور الذي تؤديه هذه البعثة ، التي هي واحدة من أكبر وأعتقد البعثات التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، لا يزال غير مفهوم فهما جيدا . وفي حين أن السلطات قد زودت ، بدرجة أو أخرى ، قوة الحماية بوقت تلفزيوني ، وبوقت إذاعي على وجه الخصوص ، فإن هذا التعاون لم يكن ثابت المسلك . وعلى وجه التحديد ، حظرت السلطات الكرواتية بث عدة مواد إذاعية لقوة الحماية ، بما في ذلك مقابلات قصيرة مع قائد القوة وغيره من كبار مسؤولي قوة الحماية ، ومنعت القوة من بث برنامج تلفزيوني حاولت فيه أن تشرح ولايتها .

٣٢ - وفي هذه الحالة التي يستمر فيها الانقسام الشديد بين الطوائف ، فإن الحاجة إلى توسيع نطاق الأنشطة الإعلامية للقوة وتكثيفها يلحسها كثير من كبار المسؤولين المحليين وكذلك المراقبون المستقلون وموظفو قوة الحماية في المواقع الميدانية . كما أن حالة الاعلام المحلي كانت موضوعا لتعليق قارص من جانب المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان . وقد أتمت قوة الحماية حاليا ، بناء على ما اكتسبته حتى الآن من خبرة في يوغوسلافيا السابقة ، وضع خطة لبرنامج إعلامي يرمي إلى معالجة المشاكل المعروضة أعلاه . وسينهض هذا البرنامج ، الذي سينفذ في جميع أنحاء منطقة البعثة ، بمهمة الدعوة إلى تنفيذ ولاية قوة الحماية ، وذلك بنشر التفهم الواضح لوظائفها وواجباتها ، والتصدي للدعاية والتضليل الاعلامي ، وتوفير المعلومات الموضوعية في حينها . واتساع نطاق ولاية الأمم المتحدة في المنطقة ، بما في ذلك مشاركتها في رئاسة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ، يوجد الحاجة إلى الوصول بالاعلام إلى السكان على النطاق الأوسع (فضلا عن الوصول إلى فئات مستهدفة معينة) . ويلزم أن تتوفر القدرة على شرح الأهداف والأساليب ، واكتساب التأييد الشعبي لما يعتزم فعله . وستدرج مقترحات لتوسيع نطاق الأنشطة الإعلامية لقوة الحماية في تقرير الأداء وإسقاط الاحتياجات المقبلة ، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر .

سادسا - ملاحظات

٣٣ - يتضح من هذا التقرير أنه ، على الرغم من أنه توجد عناصر ايجابية في مواضع أخرى (لاسيما الاتفاق المتعلق بشبه جزيرة بريفلانكا) ، فإن قوة الحماية تصادف عقبات متزايدة في سعيها إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . ويعزى هذا إلى امتناع الأطراف ، وبصفة رئيسية سلطات كنين والقوات المتطرفة في المناطق المشمولة بحماية الأمم

المتحدة ، عن مد يد التعاون التام والمستمر لقوة الحماية ، وهو أمر لابد منه كي تتمكن القوة من أداء الواجبات التي عهد بها إليها مجلس الأمن . ومما يذكر في هذا الصدد أن خطة الأمم المتحدة قصد بها أن تكون وسيلة لتيسير التفاوض على تسوية سياسية شاملة لا أن تكون بديلا لهذه التسوية . ومن ثم فإن المحاولات التي تبذلها سلطات كنين لاستغلال وجود الأمم المتحدة كسبيل إلى تأكيد "استقلالها" هي محاولات لا تتفق مع مقصد الخطة . وبالمثل ، فإنه مما يسبب صعوبات لقوة الحماية أن تؤدي الأفعال والاعلانات الصادرة عن الجانب الكرواتي إلى إيجاد انطباع مؤداه أن مقصد زغرب هو حل المسائل بواسطة العمل العسكري لا عن طريق مائدة المفاوضات .

٢٤ - والسبب الأساسي للتدهور الذي تشهده المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة منذ أواخر تموز/يوليه هو قرار سلطات كنين إنشاء قوات شبه عسكرية جديدة . وهذا العمل يتعارض مع تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من الأسلحة ، ومن ثم فهو يشكل انتهاكا صارخا لخطة الأمم المتحدة . ويتعاضد الضرر كثيرا من جراء السلوك غير القانوني والوحشي الذي تسلكه الوحدات المسماة "بوحدة الشرطة" . وعلى الرغم من تيقظ قوة الحماية ، أحييت تلك الوحدات بعضا من أسوأ الجوانب التي اتسم بها السلوك الصربي خلال فترة الحرب في كرواتيا ، بما في ذلك "التطهير الاثني" ، وأوجدت ظروفا تقرب من الفوضى ، خصوصا في القطاع الشرقي . وقد أكدت السلطات في بلغراد لكبار ممثلي الأمم المتحدة معارضتها لانتهاك خطة فانس وإحياء ممارسة "التطهير الاثني" ، ووعدت باستخدام نفوذها لإعادة الأمور إلى نصابها . وعلى الرغم من أن رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أعاد تأكيد هذا في اجتماع بينه وبين الأمين العام في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، فإن تلك السلطات لم تنجح في ذلك بعد .

٢٥ - ومن المؤلم بصفة خاصة أن تدهور الحالة الأمنية قد جعل من المستحيل على قوة الحماية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بدء برامج رئيسية لإعادة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم . وهذا المسعى يمثل جانبا رئيسيا في خطة الأمم المتحدة ، وكان يؤمل أن يحرز بصدده تقدم ملموس قبل حلول الشتاء . والإحباط الذي أعربت عنه حكومة كرواتيا وأعرب عنه اللاجئون أنفسهم إزاء هذه الحالة أمر متفهم تماما . ولكن من المهم أن يمارس هؤلاء ضبط النفس ؛ إذ أن محاولات العودة غير المنسقة والمنطوية على استعمال القوة لن تؤدي إلا إلى حدوث مزيد من الفواجع .

٢٦ - وفي هذا الصدد ، بل وفي السياق الأوسع نطاقا الذي يشمل المنازعات الأخرى في يوغوسلافيا السابقة ، قد يرغب مجلس الأمن في أن ينظر فيما إن كان ينبغي أن يتخذ إجراء

للتصدي للحالات العديدة التي أجبر فيها أشخاص على التوقيع على التنازل عما لهم من الممتلكات ومن حقوق الإقامة . وتحقيقا لهذا الهدف ، قد يرى مجلس الأمن الاعلان ، في الوقت الملائم ، أن أفعال التنازل تلك ، التي تمت بالاكراه ، لاغية وباطلة ولا تترتب عليها حقوق أو التزامات قانونية .

٣٧ - وقد ظلت الحالة في "مناطق التدابير الملحة" أيضا مثير قلق كبير خلال الفترة المستعرضة ، وإن اتسمت آخر التطورات بأنها أكثر ايجابية بقدر ما . وهدف اللجنة المشتركة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٦٧ (١٩٩٢) هو تيسير استعادة سلطة الحكومة الكرواتية في "مناطق التدابير الملحة" ، التي يختلف مركزها اختلافا ملموسا في هذا الصدد عن مركز المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . ومن شأن اتمام تلك العملية أن يزيل كثيرا من مسببات الانتهاكات الحالية لوقف اطلاق النار ، وأن يتيح للعديد من المشردين فرصة العودة إلى ديارهم ، وأن يساعد على إعادة بناء الثقة بين الكروات والصرب .

٣٨ - ومن السمات السيئة بصفة خاصة للحالة السائدة في "مناطق التدابير الملحة" استعداد كلا الجانبين ، ولكن خصوصا الجانب الصربي ، لقطع امدادات الطاقة الكهربائية والمياه كوسيلة للضغط على الخصوم . ويسبب هذا السلوك مشقة كبيرة ولا لزوم لها ، ستزداد حدة خلال الشتاء المقبل ما لم يتسن عكس الاتجاهات الراهنة . وهذه أيضا مشكلة تعاني منها أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة ، وبخاصة مدينة سراييفو ، وقد يرغب مجلس الأمن في دعم الجهود التي يبذلها حاليا السيد فانس ولورد أوين بشأن هذه المسألة وذلك بمطالبة جميع الأطراف المعنية بأن تعمل سويا على إعادة امدادات الطاقة الكهربائية والمياه إلى حالتها الطبيعية قبل حلول الشتاء المقبل .

٣٩ - أما الاتفاق المتعلق بسحب العناصر المتبقية من الجيش اليوغوسلافي من كرواتيا وتجريد شبه جزيرة يريكلافا من الأسلحة (على النحو المبين في الفقرتين ٢٢ و ٢٤ أعلاه) فهو تطور ايجابي . ويجري حاليا إتمام الترتيبات التفصيلية لتنفيذ هذا الاتفاق . وبمجرد أن يتم ذلك ، سأتوقع من الجيش اليوغوسلافي أن يكمل انسحابه الذي طال تأخير من كرواتيا . وفي الوقت الراهن ، أوصي بأن يأذن مجلس الأمن لقوة الحماية بأن تتولى مسؤولية رصد الترتيبات المتفق عليها . أما الاحتياجات الإضافية اللازمة ، وهي احتياجات لن تكون كبيرة ، فسوف يرد بيانها في تقرير الأداء وإسقاط الاحتياجات المقبلة ، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر .

٤٠ - وموجز القول إنه لم يتسن حتى الآن لقوة الحماية أن تحقق التنفيذ التام لخطة الأمم المتحدة في المناطق الثلاث المشمولة بحماية الأمم المتحدة ولا أن تعيد قدرا من الحالة الطبيعية والتسامح الالني في تلك المناطق قبل أن يحل الشتاء . هذا على الرغم من الجهود الشاقة التي بذلها قائد القوة ومساعدوه ، بدعم من السيد فانس ولورد أوين وكبار المسؤولين من المقر ، وعلى الرغم من وضوح بيان مقررات مجلس الأمن . والحقيقة المحزنة في هذا الصدد هي أن الأطراف ، وبخاصة سلطات كنين ، قد حجبت التعاون التام والمستمر عن قوة الحماية ، وهو أمر لازم لها كي تضطلع بولاياتها المختلفة . وهذه الحالة لا بد من تصحيحها على وجه السرعة ؛ وإلا فسيكون هناك خطر حقيقي من تجديد الصراع على نطاق واسع في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وفيما حولها . وسنواصل أنا وقائد القوة بذل كل ما في الوسع لإقناع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها والقبول بإرادة مجلس الأمن . وإنني لعللى ثقة من أننا سنحظى بالتأييد التام من مجلس الأمن في هذه المساعي .

- - - - -